

نائب الرئيس في اللقاء الموسع بريمة:

الشعب سيمنح الشرعية لمن يستحقها في إبريل



➤ أكد الاخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية - النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام، ان اليمن ستشهد في ابريل القادم حدثاً ديمقراطياً كبيراً يتمثل في الانتخابات البرلمانية. وخاطب نائب الرئيس في كلمة له الثلاثاء في اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني في محافظة ريمة : أن الجميع يذكر أن هذه الانتخابات قد تأجلت دستورياً بناءً على طلب الأخوة في المشترك الذين قدموا بأنفسهم صيغة اتفاق فبراير ٢٠٠٩م ثم انقلبوا عليه بما يسمى وثيقة الإنقاذ الوطني.

الأحزاب الوطنية في اليمن وصاحب الأغلبية البرلمانية والتاريخ الوطني الناصع المؤتمر الشعبي العام إلى المناقشة الواسعة للاوضاع الراية وما تتمتع من تحديات امامنا وما تتطلبه من جهود مشتركة لحماية الوحدة والنود عن النظام الوطني الديمقراطي واعتبار مصلحة الإنسان اليمني وتقدمه هدفاً وغاية ، كما ادعو اخواننا في احزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى المشاركة في كل المستويات والتنسيق معكم للمصلحة العليا لليمن .

وكان محافظ ريمة على سالم الخضمي عضو اللجنة العامة قد رحب بالاخ نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي.. مؤكداً وقوف أبناء المحافظة ومساندتهم لكل الإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية بهدف الحفاظ على أمن وسلامة مكتسبات الوطن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، ويؤيدون دعوة الحوار الوطني التي أطلقها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

كلمة المؤتمر:

فيما ألقى محمد عبده مراد كلمة عن قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة ريمة أكد فيها أن المؤتمر الشعبي العام سيد بدأ الحوار وتقدمه على أرض الواقع بدءاً من الحوار الوطني لإقرار المساق الوطني وعمل على حل المشاكل التي كانت تعصف بالوطن من خلال الحوار .

وأشار إلى ماتحقق من مكاسب وطنية تحت قيادة المؤتمر ممثلاً بفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح خلال مسيرته الوطنية حضاري للتبادل السلمي للسلطة والتي كانت وسنظل عاملاً رئيسياً للاستقرار السياسي والتنمية الشاملة بدلاً من العنف والصراع.. مشيراً إلى ان النجاح الكبير الذي حققه اليمن في استضافة خليجي عشرين في كافة الجوانب عكس من حاله أبناء الوطن الشرفاء وفي مقدمتهم أبناء المحافظات الجنوبية الصورة الحقيقية ليمن التاريخ والحضارة وسجلوا مواقف وطنية عظيمة.

كلمة التحالف:

والقى ياسر المسوري كلمة عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أكد فيها ان أحزاب التحالف ستظل تناضل من أجل الوطن ولن تجري وراء المصالح الضيقة او الانزلق الخارجي على حساب مصلحة الشعب وامنه واستقراره وستظل تكافح من أجل الوطن والحفاظ على مكتسباته المعلاقة المتمثلة في الثورة والوحدة والديمقراطية..

مشيراً إلى ان أحزاب التحالف الوطني تؤكد وستظل تكافح من أجل الصفاء على الحقوق الدستورية والتي يعد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد حقاً من تلك الحقوق لإنشاء الوطن.. مطالباً بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد دون الإخذ بأي شائعات او ضغوطات .كما دعا قيادة السلطة المحلية وأعضاء المجالس المحلية إلى تضافر الجهود في بناء محافظة ريمة وتنميتها لتلحق بغيرها من المحافظات .

كلمة المرأة:

وكانت كوكب العواضي قد ألق كلمته عن المرأة اكدت فيها مواقف المرأة اليمنية مع إرادة القيادة السياسية الحكيمة على إقامة الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد لانها حق دستوري..

مخمنة تفاعل الجماهير مع المواقف الوطنية الرائدة والتجارب الديمقراطية المكثلة بالنجاح .ونوهت إلى أن الشعب اليمني يعيش اليوم ازدهاره واستقراره ومنجزاته العظيمة في ظل الوحدة الخالدة.. مبيحة ان أبناء محافظة ريمة نساء ورجالاً محبون لوطنهم وحريصون على ترسيخ الأمن والاستقرار ويشيرون ثقافة الخير والحب والبناء والتسامح وكانوا ولا يزالون وسبقون عمقاً وحدويًا ووطنياً ببادلون وطنهم وقادتهم الوفاء بالوفاة.

وفي الختام قدم الاخ عبد ربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية- درج المحافظة تكريماً لوزارة الاشغال العامة والطرق على ما انجزته في المحافظة من مشاريع طرق مهمة، تسلمه وكيل الوزارة لقطاع الطرق المهندس عبدالوهاب الحاتم □

الوحدة قدربنا ومصيرنا وأن الجمهورية نظامنا والديمقراطية نهجنا وطريقنا لحياة أمنة ومستقرة يساهم الجميع في صنعها.

الاهتمام بريمة

وأشار الاخ عبدربه منصور هادي إلى ان زيارته لمحافظة ريمة في منتصف التسعينيات وقال: " كنا نبحث عن حل لقضية تعب المواطنين الذين يذهبون من ريمة إلى صنعاء ورائعاً ما نتوصل إلى قرار بحل مشكلة هذه المناطق، ولكن بعزيمة وإصرار قائد المسيرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اتخذ القرار الشجاع بإنشاء هذه المحافظة في ٢٠٠٤م بغض النظر عن ظروفنا الاقتصادية الصعبة ."

وأضاف: " أصبحت محافظة ريمة اليوم حقيقة واقعة ويتم التعامل مع ابنائها كمقيمة المحافظات مع العلم أن هذه المحافظة ناشئة وبحاجة إلى دعم كل الوزارات من خلال مكاتبها ،وأطلب من المجلس المحلي أن يندرسوا موقع المحافظة ليكون هناك موقع الرباط يستطيعون ان يجدوا فيه موقعاً لبناء كليات الجامعة ومعاهد فنية وأسواق، لتتطور المنطقة إلى عاصمة للمحافظة بكل مقوماتها ومنافعها خاصة المطاعم والفنادق بحكم انها سياحية، مشيراً إلى أن اصبحت عمران في ناشئة ولكنها أصبحت مركزاً و استاذ رياضي ومستشفى وعدد من الفنادق ."

وقال نائب رئيس الجمهورية: " كما أن الدولة قد صرفت خلال الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٠م ما يقارب ٣٣ مليار ريال وعلى سبيل المثال عدد مشاريع التربة والتعليم ٢٩٢ مشروعاً نفذ منها ٢٠٩ مشاريع والعقبة قيد الاعلان او قيد التنفيذ مبعيل ثلاثة لمباريات ريال، كما أن المشاريع لمخاطر الوزارات تصل إلى ٦١٨ مشروعاً منها ما نفذ ومنها ما هو قيد التنفيذ وذلك لكون ريمة محافظة ناشئة ."

ووجه نائب الرئيس الحكومية بإيلاء محافظة ريمة اهتماماً خاصاً كونها ناشئة من ناحية المشاريع الضرورية بغض النظر عن ظروف البلاد الاقتصادية وطلب الحكومة بالاستسحال في تنفيذ المشاريع التي صدرت بها توجيهات رئاسية وحكومية نظراً لأهمية حاجة المواطن إليها ، كما وجه بالاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة والزراعة والعلوم والاتصالات وكذا الحواجز المائية .

وعرب عن تقديره لأبناء محافظة ريمة وقال: " مرة أخرى أحييكم يا أبناء محافظة ريمة الباسلة وأشد على ايديكم وأدعوكم باعتبار انتمائكم لأكبر

توجهات مستقبلية :

■ إيلاء محافظة ريمة اهتماماً خاصاً

■ سرعة تنفيذ المشاريع التي صدرت بتوجيهات رئاسية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

■ الاهتمام بمشاريع المياه والطرق والكهرباء والصحة وإنشاء الحواجز المائية

إلى تغليب صوت العقل ومصلحة الوطن على كل المصالح الأخرى التي ما فتئوا يريدونها مع كل مرحلة خلاف تبرز في الساحة السياسية وأن يتنازلوا ولو لمرة واحدة لمصلحة الوطن كما تنال لهم المؤتمر وحفاظه عدة مرات .

وقال الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية: "أنا نقول لهم أن القرار النهائي في قضايا الخلاف سيؤول للشعب وهو وحده الحكم والفيصل في هذا الخلاف وأن الفصل في خلاف من هذا النوع لا يحسم بغير صناديق الاقتراع التي ستسمح الشرعية دستورياً لمن يستحقها عبر الممارسة الديمقراطية وبعيدا عن اجواء التامر، كما أننا نقول لهم أننا نرفض أية محاولة من شأنها إفراغ الحياة السياسية من مضمونها الديمقراطي أو إبطال البلاد إلى فراغ دستوري لا يمكن التكهّن بنتائجه على مستقبل الوطن ومستقبل التنمية وخيار الاستقرار والأمن والديمقراطية ذاتها، لافتاً إلى أن التجارب كثيرة في هذا الشأن ."

وحيا نائب رئيس الجمهورية الدور الوطني لإنشاء ريمة، مشيراً إلى أن ٢٧ ابريل يوم الديمقراطية والتعبير الأمثل والمشاركة الشعبية الواسعة في إدارة الشأن العام والإسهام الفعال في بناء اليمن الحديث والمتطور والمستجيب لطلعات العصر.

ونوه إلى أن اليمن حققت نجاحات كبيرة في العقود الثلاثة المنصرمة ، وأن ما تحقق في هذه الفترة معالم حقيقية على طريق النهضة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليمن معاصر وموحد بفضل أخلاص ابنائه الأوفياء وقيادته الرشيدة والحكيمة وتوجيهات نحو الغايات الوطنية في بناء مجتمع ديمقراطي وموحد..

وقال : "إننا نرى بإعينتنا حجم التحولات التي تجري في مختلف مناحي الحياة وليست ريمة سوى نموذج لهذا التحول الذي غدا واقعاً ملموسه وننتحق من كونه كل يوم، ولقد تغيرت حياة المواطن هناك وكذلك الأمر في بقية محافظات الجمهورية وتحسنت الأحوال المعيشية ونمت القدرات الإنتاجية للمجتمع وغدت البنية الاقتصادية أفضل مما هي عليه قبل إعادة الوحدة وفي ظروف ليست بالضرورة مواتية بل نستطيع أن نقول انها كانت صعبة ومعقدة، الأمر الذي يعق لدينا الشعور بالتفاؤل بالمستقبل ومستقبل الأجيال القادمة من بعدنا ."

وكان الاخ عبدربه منصور هادي: "ومن هنا ينبغي ان نشير إلى ان آخر مقترحاتنا للأخوة في المشترك تمثلت في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وقد وافقوا ثم تراجعوا في اللحظة الأخيرة، ويتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإنشراق على سير الانتخابات النيابية تأكيداً لصدقيتنا في جعل هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين ، وأخيراً التزاماً بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية بعد الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات وهي اقتراحات مهمة كان يمكن ان نحدث تحولاً كبيراً في الحياة السياسية والديمقراطية وهي على أي حال تنازلاً ما كان للمؤتمر ان يتقدم بها وهو حزب الأغلبية والمخوض من شغينا بإدارة الشأن العام لولا حرصه على استقرار البلاد وامنها وضمان تقدمها بمشاركة واسعة من الجميع ."

وأردف نائب الرئيس قائلاً: "لقد رفضت احزاب المشترك كل هذه المقترحات وراحت تروج للاشاعات والأكاذيب وكان الوقت يمر سريعاً ولم يبق من موعد الانتخابات الا القليل من الوقت وهو ما دفع بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه من احزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى تحمل المسؤولية ودعوة الكتلة البرلمانية لمناقشة التعديلات على قانون الانتخابات التي كان المشترك قد وافق عليها مادة مادة ضماناً لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، خاصة وقد استنفدت كل الوسائل والسبل في الوصول لصيغ مشتركة حول قضايا الخلاف التي يدعي المشترك أهميتها

وتابع: "والآن وقد أقر القانون وتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة وهو مقترح المعارضة الذي تضمنه اتفاق المبادئ في ٢٠٠٦م وبعد صدور قرار تشكيلها ندعو قادة المشترك

وتابع بالقول : لقد كان اتفاق فبراير مخرجاً يحفظ لأحزاب اللقاء المشترك ماء الوجه أمام أعضائها ووسيلة للبحث في صيغ مناسبة لتطوير النظام السياسي والديمقراطي والانتخابي ولكن روح التامر والانقلاب والنس والوقفة عادت تسيطر مرة أخرى على عقول قادة المشترك، وطغت ثقافة الإقصاء وعدم الاعتراف بحقائق الواقع على تفكيرهم السياسي ففسروا الاتفاق بما يرضي النزعة المتطرفة التي تحكمتم بسلوكهم خلال السنين الماضية، وبدلاً من الالتزام بمضمونه جعلوا لهذا الاتفاق مضموناً آخر وراحوا يبحثون في اتجاه واحد فقط هو إسقاط النظام السياسي وبلوغ الفراغ الدستوري ثم الإنقضاض على السلطة بعددًا عن الانتخابات وصناديق الاقتراع التي تعبر في نهاية المطاف عن الإرادة الشعبية، وأضاف : كما فسروا اتفاق فبراير خطأ مجموعة الحواري وتهربوا من الوساطة الفخرية وقادونا للحرب السادسة وكذلك تحول الحراك في بعض المديرية الجنوبية إلى غير سلمي ونهبوا قطع الطرق والقتل وإحراق ممتلكات الغير.

أكد النائب الأول لرئيس المؤتمر: "لقد تمسكتا خلال الفترة الماضية بموقف ثابت لا يتغير وهو أننا مع حوار وطني يفضي إلى نتائج من شأنها التطبيق الخلاق لإتفاق فبراير والخوض مباشرة في بنود الشللة التي كان يمكن ان تؤدي لو تغلب صوت العقل والمصلحة العليا للوطن لدى قيادة المشترك إلى تعديلات دستورية وقانونية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لكن روح المخافة السياسية لدى هؤلاء أبت إلا ان تعبير عن نفسها مرة بتسويق الوقت وأخرى بالانشجاب والتأفف، ومع بمحاولة اللجوء إلى أشكال ومياكل غير دستورية وغير قانونية مدعومة بمال لا يعرف مصدرة ."

تنازلات لمصلحة الوطن

وأضاف نائب رئيس الجمهورية: "وللتعبير عن صبق نوابنا تجاه الحوار والرغبة في الوصول إلى قواسم مشتركة، قدمنا المزيد من التنازلات التي راينا ان هناك مصلحة وطنية تدعو لها، ومع كل مرحلة من مراحل الحوار، وعندما كانت الأمور تصل إلى طريق مسدود كان الأخ الرئيس يتقدم بمقترحات جديدة فيها قدر آخر من المرونة السياسية والتنازل ."

وقال الاخ عبدربه منصور هادي: "ومن هنا ينبغي ان نشير إلى ان آخر مقترحاتنا للأخوة في المشترك تمثلت في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وقد وافقوا ثم تراجعوا في اللحظة الأخيرة، ويتشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإنشراق على سير الانتخابات النيابية تأكيداً لصدقيتنا في جعل هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين ، وأخيراً التزاماً بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية بعد الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات وهي اقتراحات مهمة كان يمكن ان نحدث تحولاً كبيراً في الحياة السياسية والديمقراطية وهي على أي حال تنازلاً ما كان للمؤتمر ان يتقدم بها وهو حزب الأغلبية والمخوض من شغينا بإدارة الشأن العام لولا حرصه على استقرار البلاد وامنها وضمان تقدمها بمشاركة واسعة من الجميع ."

وأردف نائب الرئيس قائلاً: "لقد رفضت احزاب المشترك كل هذه المقترحات وراحت تروج للاشاعات والأكاذيب وكان الوقت يمر سريعاً ولم يبق من موعد الانتخابات الا القليل من الوقت وهو ما دفع بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه من احزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى تحمل المسؤولية ودعوة الكتلة البرلمانية لمناقشة التعديلات على قانون الانتخابات التي كان المشترك قد وافق عليها مادة مادة ضماناً لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، خاصة وقد استنفدت كل الوسائل والسبل في الوصول لصيغ مشتركة حول قضايا الخلاف التي يدعي المشترك أهميتها

وتابع: "والآن وقد أقر القانون وتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة وهو مقترح المعارضة الذي تضمنه اتفاق المبادئ في ٢٠٠٦م وبعد صدور قرار تشكيلها ندعو قادة المشترك